



العلم والروحانية لا ينزلان بنفس إلا هذباها ، ونحن كما
ازددنا توفلاً نحو آفاق المعرفة ازدددنا دنوا من حدودها
وإحساساً بتلك الحدود ، فهدأ جورحنا ويسكن غرورنا .
وأنا قد أقبل من رجل أن يترجمه إن كان صانعاً

أو تاجراً ، وأما العالم فآز هو منه محقوت

إن روح العلم الصحيح لا تعرف نفقات الكرملي . العلم
تواضع كما أن الدين محبة ؛ وأين هذا من كلام الأب ؟ أنا لا أعرف
التأكيد في أي شيء ولذا قلت - أيها الأب أنتاس ماري
الكرملي - إذا صح هذا أو ذاك . والأب الجليل المال الكعب
في كل أمر لا بد قد قرأ أفلاطون ، ولا بد أن أستاذة قد قال له
سنة ١٨٨٧م إن موضع الجلال في أسلوب أفلاطون موضع
السحر ، موضع السمو ، كثيراً ما يتركز في الحرفين An اللذين
يضافان إلى الأفعال اليونانية لينتقلا التأكيد إلى الاحتمال ،
والأب الخطير يستطيع بلا ريب أن يترجم An بـ إذا صح الخ ...
ثم إنني أيها الأب أنتاس ماري الكرملي لم أستجد بعم
الأستاذ كراوس كما أنني لم أعتصب منك أسلابك العلمية الثمينة ،

وإنما الذي حدث أن مجلة الرسالة لم تنشر مقالاً كاملاً كما نستطيع
أن نلاحظ ذلك من ابتدائه بنقط ، ولو أنها نشرته كاملاً لرأيت
أنى سلت لك بأنك تعرف أسماء أيقوس وتيودسيوس وغيرها
من لا يعتبرون إلا قطرة في بحرك الملح الأجاج . ولو أنها نشرته
كاملاً لملت أني لم أنشر هذا المقال ردّاً عليك وأنا لا صبر لي
على قراءة تحقيقاتك التي تبعدها عنى روحك الوديدة الطاهرة ،
وإنما أردت أن أحاج الأستاذ كراوس لأننا اختلفنا في هذا
النص قبل أن ينشر الكتاب . وأنت أيها الأب أنتاس ماري
الكرملي لا ريب مرهف الحس لطيف الذوق فكيف غاب
عنك أن قولي : « اللهم إلا أن يكون لدى الأستاذ كراوس علم
آخر ... الخ » لا يفيد طلب النجدة

سلمت إذن للأب الكبير بأنه قد عرف اسم أيقوس ،
ولكنني أنكرت عليه أن يعرف عنه أكثر من ذلك بدليل أنه
زعم أنه روماني وهو يوناني . ولقد فطن إلى هذا الأب نفسه
عند ما راجع دفاتره وراجع العلماء الأفاضل الذين يجتمعون معه
فوضعوا خطأ - كما يقول - تحت جلتي التي تحمل هذا المعنى ،
ووضع الخط هذا وتأمين الأب على وضعه هو طريقة العالم

حول نسب الفاطميين

جاء في العدد (٤٨٤) من مجلة « الرسالة » الفراء كلمة تحت
عنوان « حول نسخ الأحكام » تأثر فيها كاتبها بأقوال خصوم
الفاطميين السياسيين من بني العباس ومن كان ينتمى إليهم
من العلماء ، ولو أنه رجح إلى أقوال المصنفين فيهم كشيخ
المؤرخين ابن خلدون لخفف شيئاً من غلوائه في أمر هؤلاء
الفاطميين ، ولعلم أن نسبهم صحيح إلى اسماعيل بن جعفر الصادق
رضي الله عنهما ، وقد يكون الظن في ديتهم كالظن في نسبهم ،
أرأى من آثار السياسة التي تبيح كل شيء في سبيل أغراضها ،
وتذهب إلى أن الغاية تبرر الوسيلة ، فتذيع الكذب بين الناس
وتنصر الباطل على الحق

والظاهر بعد هذا كله أن التول يعطاه الإمام حق نسخ
الأحكام كما حكاه أبو جعفر النحاس ، غير ما يحكى عن بعض
الاسماعيليين في الإمام السابع الذي ينسخ الشرائع ، لأن نسخ
الشرائع يدخل فيه أسولها كالصلاة وغيرها ، أما نسخ الأحكام
فإنظاهر أنه خاص بالأحكام الجزئية التي تتأثر بالظروف
والأحوال ، وتدعو الحاجة إلى نسخها بالاجتهاد لسبب من
الأسباب . . .

كرملة الكرملي

أعود فأصح للأب أنتاس ماري الكرملي أخطاء أخرى
وقع فيها ؛ والأمر في هذه المرة أخطر ، فقد جمع إلى الأخطاء
التاريخية أخطاء روحية ؛ ولقد قال « ربليه » قدس الله روحه :
« إن علما بلا ضمير خراب للنفس » ؛ فما بالك إذا كان العلم
زيفاً حله الرافدان ؟

لو أن الأب أنتاس ماري الكرملي العالم التحرير والروحاني
التواضع زف إلى ما يقول « كرملة » يستسيغها الذوق لقبها ،
ولكن كرملة حصرم تجمه النفوس . إن في نفسى إيماناً بأن

له قدسية سائر القوانين المدنية وحرمة بقية الأنظمة الاجتماعية ،
يرجعون إليها فيما يتعلق بمخلافاتهم وأحكامهم ومشاكلهم العديدة
وفيما يخص سائر أمورهم الاجتماعية والشرعية والاقتصادية ، ولهم
فيما يتفرع من هذه النواحي وفيما ينجم عنها من ملائسات ،
أحكام وآراء وحلول تنطوي على البراعة والمهارة والطرافة بقدر
ما تنطوي عليه من صرامة وشدة وقوة مستمدة من ذكاء وقاد
وإحساس مرهف ، وحرص شديد يبلغ حد المصيبة على محافظة
الضعفات والذرات العريية الخالصة

ولم يهبأ إلى الآن من يعنى بدراسة هذه التقاليد والسنة ،
وما تكون منها من أحكام ومن أصول أصبحت على مر الزمن
قانوناً مرعياً نافذاً صارماً ، فيؤدى بذلك إلى التاريخ العربي
خدمة كبيرة ، ويوسع مجالاً للحياة القبلية العربية في العصر
الحاضر ، أن تأخذ مكانها في التدوين إلى جانب الحياة المدنية ،
حتى انبرى لها الشيخ فريق الزهر آل فرعون ، وهو من هذه
القبائل العربية الضاربة على ضفاف الفرات ، فسد فراعناً في خزانة
الأدب والتاريخ العربيين ، بما قام به من وضع سجل تاريخي
حافل في هذا الصدد ، وهو كتاب « القضاء العشائري » الذي
بحث فيه « نظام دعاوى العشائر » ، وهو القانون الوحيد الذي
يسير عليه القضاء الإداري في العراق ؛ وقضايا الحق المنازع فيه
فسان : قضايا موضوعية ، وقضايا أصولية ، أو شكلية ؛ وقد
وضع « العرف العشائري » قواعد خاصة لكل من الحالين ،
وقد كانت هذه القواعد معمولاً بها في العراق لفض المنازعات
بين القبائل منذ أقدم الأزمنة إلى الآن .

الفاضل في الاعتراف بخطئه . وإذن فقد كنت عمقاً في أن
أصحح له هذا الخطأ

بقيت مسألة الكراكي التي لم أعتربها فقلت : « إنها خرافة
لا نعلم عن نسبتها إلى قومودس وأتيقوس شيئاً » . وهذا حق ،
فأنا لم أعتربها في حياتهما ؛ وأهود فأكرر أنني لم أعتربها ولا أقول
لم أعترب عليها — كما يقترح اللغوي الكبير الأب الكرملى —
لأن المعنى الذي أريد أن أعبّر عنه هو أنني لم أعتربها ، أي لم أتع
عليها . وللاب الفاضل أن يظهر علمه — إذا أراد — في غير هذه
التوافه ، وأن يتفضل بأن يترك للكاتب الحق في أن يتصرف
في اللثة وفقاً للمعنى الذي في قلبه

وأما مسألة أتيقوس ونسبة الكراكي إليه ، فهذا لن يفيد
الأب الكرملى في شيء ، لأن النص يقول : « إن تودروس
أو قومودس ملك يونان كتب إلى أيتقس الشاعر أن يزوده
بما عنده من كتب فلسفية » ... وإذا كان من الثابت أن
قومودس قد عاش في القرن الثاني بعد الميلاد ، وأن أتيقوس
الذي فرح الأب باكتشاف أحد أصدقائه لوجوده قد عاش
في القرن السادس قبل الميلاد ، فإنه يكون بين الرجلين ثمانية
قرون . أريد الأب الشيخ أن يطير في طائرة عصرية ليجمع
بين المصريين !

لم يكن لي أن أتجه نحو أتيقوس ما دمت قد رجحت كومودس
هذا ما يستحق الرد في كلام أوفى كرملة الكرملى ، وأما
ما دون ذلك ، فالعلم منه بريء .

محمد منصور
مدرس بجامعة فاروق الأول

القضاء العشائري في العراق

كتاب قيم ألفه الشيخ فريق الزهر آل فرعون عضو
البرلمان العراقي ورئيس عشائر الفتلة ، يبحث في الأصول
والقواعد العشائرية والمادات المألوفة لدى القبائل العراقية ،
ويتناول تدوين تلك الأحكام المرعية والمادات التبعة التي ساروا
عليها منذ ثمانمائة سنة ، كما ضمنه عادات العشائر العراقية وآدابهم
وتقاليدهم وأساليبهم وسائر شؤون حياتهم الاجتماعية
والحق أن للقبائل والعشائر العراقية تاريخاً حافلاً بالمادات
والتقاليد المتوارثة ، يحرصون عليها ويتواصون بالتمسك بها وعدم
التفريط فيها ؛ ومن هذه التقاليد المرعية يتألف قانون غير مدون

مجموعات الرسائل

تباع مجموعات (الرسالة) مجلدة بالأمان الآتية :
السنة الأولى في مجلد واحد ٧٠ قرشاً ،
و ٧٠ قرشاً عن كل سنة من السنوات :
الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة
والثامنة والتاسعة في مجلدين . وذلك عن أجره
البريد وقدره خمسة قروش في الداخل وعشرة
قروش في السودان وعشرون قرشاً في الخارج
عن كل مجلد .